هوامش

بعد أن كان واحداً من أكبر المنخفضات المائية في العالم، وبعد أن شكّل مصدراً مهمّاً للحياة في عهود العراق القديم، ها هو بحر النجف، اليوم، يواجه تهديدات الجفاف

مساحة بحر النجف تغيرت عبر التاريخ بحسب مواسم الجفاف والفيضانات (كرار عيسى / الأناضول)

بحر النجف

المسطّح المائي من دون أهله

بغداد ـ **علي لفتة سعيد**

يرتبط بحر النجف بذكريات لا حدود لها مع أهالي مدن جنوبي العراق، لكنه يصارع اليوم وحده تحديات الجفاف وعوامل التغيير الجغرافي التي طرأت على بلاد الرافدين منذ عقود، وما زالت، وسط شكاوى عن عدم مبالاة الحكومات المتعاقبة في العراق، بأحد أبرز مناطق الجذب السياحي في البلاد.

بحر النجف، أو بحر الحيرة، وسمته العرب في عصور ما قبل الإسلام ببحر بانيقيا، كما سمي ببحر الملح، وكذلك وُجدت مخطوطات تشير إلى البحر عند الآراميين باسم بحر فرشا، يمتد طولياً من شمال مدينة النجف، إلى الجنوب الغربي لمدينة الحيرة التاريخية، ضمن منطقة السهل الرسوبي العراقي، وهو متباين الاتّساع؛ إذ يبلغ عرضه من الجنوب الشرقي 16 كيلومتراً، ويتقلّص في الوسط ليصل إلى نحو 10 كيلومترات، وتبلغ مساحته الكلية قرابة 400 كيلومتر مربع، وينخفض عما سواه من المناطق بنحو 40 متراً، ما جعله منطقة تخزين كبيرة لمياه الأمطار، والسيول جعلت منه عاملاً مساعداً لمقاومة بحر النجف للتلاشي بعد سلسلة من التغييرات التي امتدت لعدة قرون قطعت الصلة بينه وبين مياه الخليج العربي، والتي كانت تأتيه عبر مسطحات ومجاري مياه الأهوار. ويصف المؤرخ العراقي النجفي حسين الوزني البحر بأنه كان واحدًا من أكبر المنخفضات المائية في العالم.

ويقول الوزني في حديث إلى «العربي الجديد»، إن البحر، وبحسب الدراسات العلمية، تكوّن بفعل الحركات التكتونية الجيولوجية خلال فترة العصرين الأخيرين من الزمن الجيولوجي الثالث من عمر الأرض، والتي كانت سبباً في كثير من تكون جغرافيّة العراق، من الجبال والتلال والهضاب والمنخفضات والبحيرات، وكذلك تكوّنت منخفضات الحبانية والرزازة والثرثار في نفس الفترة.

ويضيف: «لكن مساحة بحر النجف تغيرت عبر التاريخ، بحسب مواسم الجفاف والفيضانات». ويشير الوزني إلى تاريخية البحر؛ فيقول إن ياقوت الحموي أشار إلى أن الخليج العربي كان متّصلاً ببحر النجف، وأن هذا الطريق المائي كان قد سلكه اليونان والفرس والعرب في العصور المختلفة، وكانت السفن التجارية تغادره وهي محمّلة من منتجات العراق وأجزاء من بلاد الشام، إلى الهند والصين وبلاد فارس، وتعود محمّلة ببضائع أخرى. لكنه يستدرك بالقول إن البحر لم يكن متّصلاً بالخليج بصورة مباشرة، وإنما عن طريق الأهوار والبطائح ونهر الفرات، والسفن كانت تأتي من البصرة إلى الخليج عبر هذه الطرق المائية.

بدوره، يقول الباحث في تاريخ العراق القديم، مرتضى الأوسي، إن البحر يتغذّى في جانب منه على مياه نهر الفرات، وعدد من العيون في وسطه، مثل عين الرهيمة وعين الرحبة وعين جمل وعين سلمى وعين النبعية، وهذه العيون ما زالت جارية وتحيط بها القرى الزراعية.

ويستدرك بالقول: «لكن هذا البحر تعرض إلى الجفاف، وتراجع في مساحاته منذ سنة 1887 ولغاية الآن، إذ كانت بداية أول تجفيف له عبر سدّ منافذ البحر التي كانت تزوده بالمياه، وقد أخذت المياه منذ هذا التاريخ بالتراجع، ولكن بحدوث الفيضانات التي تحدث في نهر الفرات كانت المياه تتدفّق نحو البحر فتنهار السدود الترابية وتغمر البحر بالمياه».

هذا المنخفض المائي الكبير الذي إذا وقفت على أحد السفوح المطّلة عليه، كأنك تقف على جبل، وكل ما عليك هو تخيل المياه والطيور وسفن الصيد التي تراجع حضورها كثيراً بسبب عوامل التغيير المناخي، وضعف الاهتمام الحكومي بالبحر الذي لم يفقد محبيه، إذ يواصل أهالي النجف التوافد عليه، وقضاء أوقات طويلة عنده للشواء والسباحة، خاصة عندما يرتفع منسوب المياه فيه مجدداً بفعل الأمطار والسيول.

يقول الناشط مصطفى هادي أبو المعالي، إن المشكلة في بحر النجف هو عدم وجود تخطيط لما يمكن الاستفادة منه، فهذا البحر الذي يقع وسط الصحراء، يمثل مكاناً سياحياً مهماً، فضلاً عن كونه يقع في مدينة دينية، مثل النجف، ولذلك سيكون له مردود اقتصادي كبير يدر مبالغ كبيرة للبلاد سنوياً إذا ما استثمر سياحياً، لكن المشكلة في أن المعالجات إما غائبة، أو أنها تجري بطرق كلاسيكية، لا تأخذ بالتجديد أو البعد المستقبلي للاقتصاد الوطني، الذي يجب أن يوفّر البدائل عن الثروة النفطية.

ويرى أبو المعالي أن على الحكومة أن تهتم بتطوير البحر لسببين، الأول ترفيهي لأنه يكون متنفساً للعائلات التي تبحث عن متنفس غائب وسط واقع صعب، والثاني اقتصادي من خلال المردود المالي من زيادة الثروة السمكية، والصناعة الوطنية والزراعة بكل أصناف التمور، إضافة الى الخدمات المالية المصرفية، التي تؤدي إلى استقرار الأسعار وزيادة في العملة الأجنبية.

باختصار

ياقوت الحموي أشار إلى أن الخليج العربي كان متّصلاً ببحر النجف، وأن هذا الطريق المائي كان قد سلكه اليونان والفرس والعرب

■■■

البحر لم يكن متّصلاً بالخليج بصورة مباشرة، وإنما عن طريق الأهوار والبطائح ونهر الفرات، والسفن كانت تأتي من البصرة إلى الخليج

■■■

يمثل البحر مكاناً سياحياً مهماً، فضلاً عن كونه يقع في مدينة دينية، مثل النجف، وسيكون له مردود اقتصادي كبير إذا ما استثمر سياحياً

وأخيراً

ورقة نقدية

سما حسن

بعد غياب سنوات طويلة عن زيارة مصر، عُدت إليها في الصيف الفائت، لأكتشف أنّ الورقة النقدية الأكثر قيمةً قد أصبحت ذات فئة المائتي جنيه. وبشأن غيرها، أنت تشعر بأنّك تمسك ببعض أوراق اللعب التي لا تفيدك بشيء، سوى وهم تزجية الوقت. وهكذا شعرت بالغلاء والتضخم الاقتصادي ومدى الفقر وتدنّى مستوى المعيشة الذي تعيشه غالبية الشعب، حتى خرج إلى دور العرض فيلم يحمل اسم تلك الورقة «200 جنيه». وهو ليس الفيلم المصري الأول الذي يحمل اسم ورقة نقدية، ففي 1946 أنتج فيلم «الخمسة جنيه» الخيالي، قصة وحوار السيد بدير، ولا يمكن الادعاء أن الفيلم الجديد تقليد له أو تكرار عنه، إنما يمكن القول إنه استكمال متسلسل للتحول الاجتماعي والاقتصادي في مصر منذ ذلك الوقت.

شدّتني في حكايات الفيلم الثماني المتصلة المنفصلة حكاية خاصة، تكشف الحقد الطبقي أو التفاوت الطبقي ونظرة كل طبقة من المجتمع إلى الطبقة الأخرى، وقد جسّدها الممثل المبدع خالد الصاوي.

ويبدو أن هذه الحكاية منتشرة في معظم المجتمعات العربية، مع اختفاء الطبقة المتوسطة وانحسار طبقات المجتمع ما بين الطبقتين الفقيرة والغنية. وفي هذه الحكاية التي ظهرت ضمن حكايات الفيلم، نجد الأب الذي يحاول أن يتدبّر مصروفات الجامعة الخاصة لابنه. ولذلك يلجأ لبيع خاتم ثمين لزوجته ويدعي أمام الصائغ أنه لم يعد يعجب زوجته وسوف تأتي قريبا لاختيار خاتم آخر يرضي ذوقها، ولكنه، في الحقيقة، اتفق مع زوجته على بيع الخاتم لتدبير مصاريف الجامعة لابنهما، واستبقى الأب مبلغا صغيرا في جيبه، يعد صغيرا في نظره (ألف جنيه) لكنه يعد ثروة بالنسبة للخادمة التي جاءت لتنظيف بيته الفخم الواسع بأجر يومي، وهي التي دار بينها وبين صاحب البيت حديث داخلي، أظهر حقد كل واحد على الآخر أو غبطته. وفي الواقع، كانت الخادمة تحقد بشكل كبير على سيد البيت، فيما كان يغبطها صاحب البيت، معتقدا أن مشكلاتها بسيطة، وتحلّ بمبلغ الألف جنيه الذي وضعه في جيبه مصروفا شخصيا، فيما تتطلب الحياة المرفهة التي يجب أن يحافظ عليها مع عائلته مالا كثيرا لم يعد متوفرا لديه، ولكن يجب أن يسعى لكي يحافظ على «البريستيج» أو الهالة المزيفة المحيطة به. ولذلك، اضطرّ في هذه المرة لبيع قطعة مصاغ لزوجته، ولا يدري ماذا سيفعل في المرة المقبلة.

يظهر الحوار الداخلي بين طبقتين الفوارق الاجتماعية المسكوت عنها، والتي لا تحاول الحكومات تقليلها وإذابتها، ما يعني تولد مزيد من الحقد الطبقي، وظهور الجرائم المتنوعة والمتفاوتة، ومنها السرقات بالإكراه والتحرّش والاغتصاب، فمثل هذه الجرائم الفردية، والتي تحدث غالبا في أوقات متأخرة من الليل، لا تنمّ إلا عن قهر إنسان مسحوق من إنسان آخر، يعتقد أنه يملك كل شيء، مثل اغتصاب مجموعة شبان عاطلين فتاة ثرية، قادها حظها العاثر إلى مكان مظلم، مثل نفاد وقود سيارتها. وبالطبع، ليس الغرض من الاغتصاب إشباع رغبة أو شهوة، بقدر ما هو انتقام من مجتمعٍ لم يسعَ إلى سد الفجوة بين طبقاته.

في الحكاية، اللافتة بالنسبة لي، تحقد الخادمة على «محسن بيك»، وهي تتخيل أن ثمن هاتفه المحمول سوف يوفر لها بعض الأساسيات لتجهيز ابنتها الموشكة على الزواج، فيما يرى الأب المتعثر ماليا أن المبلغ الذي سيدفعه للخادمة سوف يكفيها ويزيد، ومن ضمنه الورقة النقدية فئة المائتي جنيه، وهي التي تروي قصة حياتها من خلال التنقل من يد إلى يد، وأول يد أمسكت بها هي يد أرملة مطحونة لم يتردّد ابنها العاطل عن سرقتها. ويجيب الفيلم، في النهاية، عن تساؤل لطالما سألته لنفسي، كلما أمسكت ورقة نقدية، وتمنيت لو أجابت عنه، وهو عدد الأيدي التي أمسكت بها قبلي، وشخصيات أصحابها وظروفهم وأماكنهم.

> «200 جنيه» ليس الفيلم المصري الأول الذي يحمل اسم ورقة نقدية، ففي 1946 أنتج فيلم «الخمسة جنيه»

سعر النسخة: مصر **جنيهان**، تونس **900 مليم**، لبنان **1000 ليرة**، قطر **3 ريالات**، السعودية **3 ريالات**، الكويت **200 فلس**، الإمارات **3 دراهم**، عمان **300 بيزة**، البحرين **300 فلس**، الأردن **400 فلس**، العراق **500 دينار**، المغرب **4 دراهم**، الجزائر **ديناران**، اليمن **50 ريالاً**، سورية **25 ليرة**، السودان **10 جنيهات**، ليبيا **200 درهم**، موريتانيا **35 أوقية** ◻ UK **£ 1,20**, Austria **€ 2,20**, Belgium **€ 2,20**, France **€ 2,20**, Germany **€ 2,30**, Holland **€ 2,30**, Italy **€ 2,10**, Spain **€ 2,20**, Switzerland **CHF 3,50**
Turkey **TL 5,00**, USA **$ 2,00**